

لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي
لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان

إحاطة بشأن "حقوق الإنسان وحرية التعبير في المغرب"

الخميس، 12 آب/ أغسطس 2021، الساعة 2 بعد الظهر

إفادة شريف منصور
منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لجنة حماية الصحفيين

اسمحوا لي أن أبدأ بالثناء على لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان لعقد هذه الجلسة المهمة حول حقوق الإنسان في المغرب،
وبتوجيه الشكر إلى أعضاء اللجنة لدعوتي للتحدث إليهم اليوم نيابة عن لجنة حماية الصحفيين.

اسمي شريف منصور، وأنا أقود عمل لجنة حماية الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لجنة حماية الصحفيين هي منظمة مستقلة غير ربحية تعمل على تعزيز حرية الصحافة في العالم والدفاع عن حقوق الصحفيين
ليتمكنوا من تغطية الأخبار بأمان ودون خشية من الانتقام. وتعمل لجنة حماية الصحفيين على حماية التدفق الحر للأخبار
والتعليقات الصحفية من خلال القيام بإجراءات أينما يتعرض الصحفيون لتهديدات.

سأركز في تعليقاتي على سجل المغرب في الانتقام من الصحفيين باستخدام اتهامات جنائية مريبة، وحملات تشهير، وأساليب
المراقبة.

النقطة الأولى التي أود التركيز عليها هي أن هذا السجل يمتد إلى عقود عديدة خلت.

في الأعقاب المباشرة لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة، كانت الحكومة المغربية هي أول من استخدام
تهمة "الإرهاب" لإسكات وترهيب حرية التعبير والصحافة المشروعة. وكان من بين أوائل الأشخاص الذين استهدفتهم
السلطات هو محمد الهردي، محرر مجلة 'الشرق' الأسبوعية، وذلك في عام 2003. وقد وُجّهت إليه تهمة امتداح أفعال إرهابية
وأدين بهذه التهمة، لمجرد قيامه بإعادة نشر مقال ينتقد قوات الأمن المغربية، حسبما أوردت لجنة حماية الصحفيين آنذاك.
وبعد عشر سنوات من ذلك، استُخدمت اتهامات الإرهاب نفسها وعلى نحو ملفق ضد الصحفي علي أنزولا، محرر الموقع
الإخباري المستقل 'لكم.كوم'، وكان ذلك لمجرد قيامه بإعادة نشر تقرير من صحيفة 'إل بايبس'، وهي من كبريات الصحف
الإسبانية.

أما النقطة الثانية التي أود التركيز عليها فهي أن السلطات المغربية صعدت ممارستها في سجن الصحفيين منذ عام 2015،
مما جعل المغرب البلد الذي يسجن أكبر عدد من الصحفيين في المنطقة المغاربية/ شمال أفريقيا. وتتضمن هذه المنطقة ليبيا
التي دمرتها الحرب، والجزائر التي شهدت تظاهرات مناهضة للحكومة استمرت لعدة سنوات، وتونس التي شهدت مؤخراً
انتزاعاً للسلطات من قبل الرئيس. وللأسف، كانت المغرب أكثر مهارة من جاراتها في الإفلات من تبعات ممارساتها هذه.

ولغاية كانون الأول/ ديسمبر، كانت المغرب تحتجز أربعة صحفيين، وفقاً لآخر إحصاء أجرته لجنة حماية الصحفيين، وهو عدد كبير تاريخياً ظلت المغرب تحافظ عليه سنوياً منذ عام 2017. وثمة تهمتان رئيسيتان تستخدمهما السلطات المغربية لسجن الصحفيين المستقلين، وهما اتهام الصحفيين بصفة ملفقة إما بجرائم جنسية/ سوء سلوك جنسي أو المشاركة في تظاهرات و/أو تنظيمها. وشهدت سنة 2015 أول استخدام للتهمة الأولى ضد الصحفي الاستقصائي هشام منصوري، الذي يعيش في المنفى حالياً. وقد بدأت الحكومة المغربية بتوجيه اتهامات للصحفيين بالمشاركة في الاحتجاجات في أعقاب تظاهرات حراك الريف ضد الفساد في عام 2016.

وفي الشهر الماضي، أصدرت السلطات حكماً بالسجن لمدة ست سنوات ضد الصحفي عمر راضي بتهمة ارتكاب اعتداء جنسي، وحظيت هذه القضية باهتمام إعلامي كبير، ويُعتقد على نطاق واسع بأن هذا الحكم يمثل أسلوباً للانتقام من الصحفي وإسكاته إذ أنه معروف بنقده للحكومة المغربية. وهو سجين حالياً إضافة إلى الصحفيين المغربيين توفيق بوعشرين و سليمان الريسوني، واللذين يمضيان حكماً بالسجن لمدة 15 سنة و 5 سنوات، على التوالي، على خلفية اتهامات شبيهة. وتشكل هذه الممارسة استحواداً على كفاح النساء المشروع ضد العنف الجنسي بهدف إسكات الصحفيين، مما يمثل ظاهرة مؤلمة بصفة خاصة.

وكان كل من راضي وبوعشرين والروسييني قد انتقدوا الفساد الحكومي، وكتبوا مقالات رأي أو شرعوا في تحقيقات بشأن إساءات حكومية مزعومة، وغطوا التظاهرات المناهضة للفساد في منطقة الريف. وكانت تغطية التظاهرات هي السبب الرئيسي لاعتقال الصحفيين في المغرب، حسبما ينعكس في إحصاء لجنة حماية الصحفيين لسنتي 2017 و 2018.

النقطة الثالثة التي أود إثارتها هنا اليوم هي الطبيعة المنسقة لأشكال التهديد الأخرى التي تستخدمها الحكومة المغربية لتهديد الصحفيين وإسكاتهم ممن يعملون على قضايا تعتبرها الحكومة حساسة، بما في ذلك الفساد، والتظاهرات، والصمت الإعلامي بشأن منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها والتي تقع في جنوب البلد.

وعلى سبيل المثال، أُخضع الصحفي عمر راضي لما لا يقل عن 10 جلسات تحقيق منفصلة، إضافة إلى حملة تشهير منسقة في وسائل الإعلام المؤيدة للدولة، واحتُجز لمدة سنة بانتظار محاكمته. ويُشتبه على نطاق واسع بأن هذه الإجراءات اتخذت لمنع نشر تحقيقاته بشأن الممارسات التعسفية التي يقوم بها مسؤولون حكوميون ويستولون بموجبها على قطع أراضي.

وحتى قبل إجرائه لهذه التحقيقات، أجرت منظمة العفو الدولية تحليلاً متخصصاً لهاتفه ووجدت أنه مخترق بالبرنامج التجسسي 'بيغاسوس'. كما بتنا نعلم الآن أن بوعشرين والريسوني كانا مستهدفين أيضاً بهذا البرنامج الحاسوبي التجسسي، وفقاً لتقارير صدرت مؤخراً عن 'مشروع بيغاسوس'، وهو تحقيق أجراه تجمع عالمي مؤلف من 17 مؤسسة إعلامية في 10 بلدان.

وبالمثل، قامت الحكومة بمراقبة الصحفي المعطي منجب، وهو صحفي معروف ومن مؤسسي الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية، وأدانتها في كانون الثاني/ يناير بتهمة الاحتيال وتعريض أمن الدولة للخطر، وقد صدر بحقه حكم بالسجن لمدة سنة. وكانت محاكمته قد بدأت في عام 2015، واستمرت على امتداد سنوات. وقال للجنة حماية الصحفيين في عام 2019 إنه تعرض لمراقبة من الحكومة وحملة تشهير شنتها وسائل إعلام مؤيدة للدولة.

وفي نهاية المطاف، ومن خلال هذه الاستراتيجية الثلاثية الفروع التي تتمثل بالمضايقات القانونية لمدة طويلة، وفرض الرقابة، وحملة التشهير، تمكنت الحكومة المغربية من ضمان رقابة واسعة النطاق في البلد، بينما تكبدت ثمناً زهيداً بسبب قيامها بهذه الممارسات، خصوصاً أثناء إدارة الرئيس ترامب. وعندما تمتنع الولايات المتحدة عن شجب الحكومات بسبب إساءاتها لحقوق الإنسان أو تمتنع عن ممارسة الضغط عليها، سواء علناً أم بصفة خصوصية، تنظر الحكومات إلى هذه الاستجابة الضعيفة على أنها ضوء أخضر لممارسة المزيد من القمع. وهذا بالضبط ما حدث في المغرب.

ثمة دور فريد للولايات المتحدة في العالم بوصفها أحد البلدان الأكثر نفوذاً ولأنها تُعتبر قائدة في مجال حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وهي تتمتع بعلاقة وثيقة مع المغرب. ونظراً للتهديدات التي يواجهها الصحفيون في المغرب، فإننا نقدم التوصيات التالية:

- يجب على وزارة الخارجية أن تشجب علناً المضايقات القانونية للصحفيين وأن تطلب بالإفراج عن جميع الصحفيين السجناء، كما فعلت في [تموز/ يوليو](#) عندما صدرت أحكام ضد راضي والروسييني.
- يجب على الكونغرس الأمريكي أن يمارس الضغط على السلطات المغربية بسبب انتهاكاتها، بما في ذلك في سياق تخصيص المساعدات الخارجية، والنظر في المثال الذي شكّله السيناتور كريس كونز الذين نشر [تغريدة](#) في الشهر الماضي بشأن سجن الصحفي عمر راضي. وقد مثل ذلك رسالة إلى السلطات المغربية بأن الكونغرس يولي انتباهاً لهذا الأمر.
- يجب على سلطات الحكومة الأمريكية أن تؤكد على حرية الصحافة في حواراتها مع السلطات النظيرة في المغرب، كما [فعل](#) الوزير أنتوني بلينكين في مكالمته الهاتفية مع وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، في أيار/ مايو.
- يجب على الولايات المتحدة أن [تحقق](#) بشأن استخدام السلطات المغربية للرقابة وتقنيات البرامج الحاسوبية التجسسية التي اشترتها من حلفاء الولايات المتحدة لمراقبة الصحفيين، وعليها أن تضمن عدم بيع تقنيات الرقابة إلى الحكومات التي ستستخدمها ضد الصحفيين.
- يجب على الولايات المتحدة أن تضمن أن أي نقاش حول الصحراء الغربية يتضمن اعتبارات بشأن حرية الصحافة في المنطقة، بما في ذلك السماح للصحفيين المحليين والدوليين بالوصول إلى المنطقة دون ترهيب أو انتقام.

وإذ ننظر في التعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب وغير ذلك من أشكال التعاون الدولي، علينا أن نتذكر بأن الجمهور غير المطلع والذي تُفرض عليه الرقابة هو جمهور ضعيف يمكن أن يتعرض للخداع والمعلومات المضللة والاستغلال. يجب أن نعتبر حرية الصحافة بأنها جزء أساسي من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ونحن نأمل بأن هذه الإفادة هنا اليوم ستوفر لكم حجة مقنعة في تعاملكم مع المغرب. وشكراً لكم.